بعد تعليقها بأمر من بريمر

عقوبة الإعدام بين الإبقاء والتعديل والإلغاء

استطلاع/عبد الكريم العبيدي

ساعات قليلة تلت نجاته بإعجوبة من معركة "الحمرة"، ومن الطوق الذي فرضته القوات الإيرانية حولها.. عبر نهر الكارون سباحة، واجتاز عشرات الكيلو مترات سيراً على قدميه حتى تمكن من الوصول إلى بيته غير البعيد عن شط العرب.. كان منهكاً، تصعقه دهشة النجاة وصور الحرب التي خاضها لأول مرة، ولذلك أمضى ليلته فزعاً وسط أفراد أسرته.. في الصباح التقط بحواسه المشحونة طرقات عنيفة على الباب، ميزها هو قبلهم، من بين آلاف القذائف التي كانت تسقط على مدينته، فتح الباب فشاهد "لختار" مع مجموعة من "الرفاق" وأفراد من الانضباط العسكري.. وقبل أن تكمل أمه تساؤلها صاح "أحدهم": إطمئني، سيعود لك قريباً!! لم يكذب الرجل، عاد بنفسه بعد ساعات ليسمعها جملة قصيرة كان ردها كثير أفي ذلك النهار "استلموا اكلبكم"!!

هذا الرجل، أو الذي "اكتلبوه" بثلاثين رصاصة ورصاصة هو واحد من ملايين العراقيين الذي لقوا حتفهم في حفلات الإعدام الجماعي، للنظمة أو غير للنظمة التي أفرغت مفردة الإعدام من كل اعتباراتها ونأت بها بعيداً عن كونها عقوبة قانونية متداولة بمحدودية في قوانين دول في القارات الخمس ومرفوضة تماماً في دول أخرى.. بل تخطت، بطغيان النظام السابق خصوصاً، كل موجباتها الدينية والقانونية والأخلاقية لتصبح في "قانون صدام الخلوع" عقوبة شفاهية أو إشارية سهلة، تحكمها الأهواء وتسعرها الأزمات المتكررة.

"إعدام ميت"!

ثمة فصل كامل في القانون العراقي الحالي يتناول بالتحريم كل "الأفعال" التي تمس الأمن الداخلي والخارجي للوطن وتبدأ من المادة (157) وتنتهي بالمادة (225) وهي المادة الخاصة بصدام التي تنص على "جريمة" التهجم على شخص الرئيس للخلوع.. هذه المواد جميعاً وجدت في ظل النظام السابق وتجرّم بالإعدام، رغم كونها قضايا سياسية يقوم بها أصحاب الرأي والفكر والثقافة الذين يهدفون من ورائها إلى إجراء تغيير سياسي من وجهة نظرهم

والقتلة بقصد السرقة بسبب الاختلاف التام بين بواعث أفعالهم.. فباعث السارق هو باعث دنيء، غرضه تحقيق مصلحة شخصية بالقتل لأجل السرقة وهذا ما يناقض باعث السياسي ويتقاطع معه.

ولكن السياسي لا يعدم في عهد الطاغية فحسب، بل يتعرض إلى كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وبوسائل وأساليب متعددة وقاسية تمتد لشهور وربما لأعوام قبل أن يرتدي القميص الأحمر ويقضي لحظاته الأخيرة في زنزانة انفرادية ضيقة وتحت حراسة مشددة..

آخر "مكرمة" لصدام

بعيون ماهرة، يتابع أساتذة القانون ورجال القضاء والشرطة كل ما يجري في الشارع ويحللون كل ما يسمعونه من أحاديث.. ويتفق الجميع على إن وتيرة الجريمة تتصاعد، وإن أنواعاً جديدة منها بدأت تشترك في إرهاب المواطن وسلب حريته. ولذلك فهم قلقون أكثر من غيرهم من مسألة تعليق عقوبة الإعدام، وجل ما يخشونه أن تلغى، في وقت بات فيه الشارع العراقي مرتعاً لمختلف أنواع الجرائم، خصوصاً بعد "المكرمة" الأخيرة لصدام في آخر أيام حكمه التي تم خلالها إغراق الشارع بالمجرمين واللصوص وأصحاب السوابق، مما أحدث خلخلة واضحة في ضبط الأمن، مهدت بدورها لحدوث ظواهر السلب والنهب، حال سقوط النظام المباد.

يقول القاضي دولار حسين أمين البرزنجي/قاضي تحقيق الكرادة: "عقوبة الإعدام التي تم تعليقها ما زالت قائمة.. وحسب الأوامر فإن أقصى عقوبة أصبحت هي السجن مدى الحياة، ولكننا يجب أن نعترف بأن الجرائم هي خطر كبير يهدد المجتمع، وفي رأيي الشخصي فإن عقوبة الإعدام التي تم تعليقها هي عقوبة صحيحة ويجب الإبقاء عليها.. لقد كنت أسأل المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام عن أسباب ارتكابهم الجرائم رغم معرفتهم لعقوبتها فيجيب عدد كبير منهم إنهم يأملون بالعفو"!!

تعيين مفتٍ

"عقوبة الإعدام ضرورية".. يقول المحامي علي حسن الجبوري ويضيف: "ولكن يجب استحداث منصب جديد في القضاء العراقي لمفتٍ يمتلك صلاحية الرفض أو القبول للحكم بعد محكمة التمييز، وبذلك نضمن عدالة أكبر في المجتمع، ونبقي على عقوبة الإعدام للكثير من الجرائم الخطرة التي تستحق هذه العقوبة".

المحامي أسعد أحمد الخيكاني يرى إن موضوعة الإعدام هي عقوبة واردة في مجتمعات أخرى كثيرة. وهناك من الحالات العديدة ما يستوجب الإبقاء عليها، وهو يستبعد إلغاءها في الدستور القادم بسبب كثرة الجرائم التي تحصل الآن.. أما المحامي إبراهيم عبد الله العاني فيرى إن مسألة إلغاء عقوبة الإعدام لا تخدم المجتمع، ويعترض حتى على قضية تعليقها في الوقت الحاضر، وسط ارتفاع الجريمة وما ينذر به الشارع العراقي من تحولات خطيرة في مسائل الأمن والنظام، وأبدى مخاوفه من ان تعليق العقوبة حالياً ربما يكون مرحلة أولى من مشروع مبيّت لإلغائها بالكامل وهو ما يراد ضد مصلحة القضاء والقانون وسلامة المواطنين.. ونبه إلى مخاطر الإلغاء ووصفها بأن تتعارض مع الدين الإسلامي ومع الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي، خاصة مسألة الثأر وقتل القاتل التي ستنشط كثير أبعد عملية الإلغاء.. وأعلن إن 99% من الحامين يؤيدون عقوبة الإعدام ويصرون على إبقائها!!

الحكم "بالظنة"!

في شريعة حمورابي الشريعة البابلية الأولى، وهي أول قانون وضعي وردت فيه عقوبة الإعدام، وفي القانون الروماني القديم نجد في معلقة جوستنيان الرومانية أحكاماً بالإعدام.. معظم الأديان ومنها الإسلام شرّعت هذه العقوبة، فيما ترفضه أديان ومعتقدات أخرى عديدة.

يقول الأستاذ حاتم الوسوي، طالب دكتوراه في القانون الجنائي:

"إن المحاكم العراقية قادرة حتى هذه اللحظة على إصدار قرارات بالإعدام، استناداً لقانون العقوبات رقم "111" لسنة "69" العدل، خصوصاً في قضايا القتل بقصد السرقة وأحكام المادة (406) من قانون العقوبات "مادة القتل مع سبق الإصرار والترصد، والتمثيل بالضحية وغيرها، وأرى أن الإبقاء عليها أفضل، وبالذات مع أولئك الذين لم تنفع معهم العقوبات المقيدة للحرية التي وصلت في بعض البلاد إلى الحكم المؤبد، وأرى أن تطبيق الإعدام بحق هؤلاء هو حفظ لحقوق الإنسان وليس إهدارا لها كما يدعي البعض.. ولكنني أؤكد على أهمية تعديل بعض فقرات القانون لغرض إلغاء هذه العقوبة مع بعض المواد التي يحكم عليها بالظنة والاشتباه وخصوصاً مع أصحاب الفكر المعارضين لسياسة الدولة، وهو ما كان في عهد الطاغية المخلوع، حيث نفذت هذه العقوبة بحق أناس شرفاء لا ذنب لهم سوى معارضتهم لتوجيهات صدام وطغيانه.

الرأي الآخر

الاستشعار الحقيقي لعقوبة الإعدام يكتشف نفسه وتحولاته دائماً في آراء الطبقة المثقفة، سواء أولئك الذين فقدوا أبنائهم بسبب انتماءاتهم السياسية المعارضة أو الذين يتطلعون إلى نشر حرية التعبير والتظاهر والرفض في ظل نظام ديمقراطي يكفل لهم حرياتهم، ويصون وسائلها، بعيداً عن مظاهر القمع والإرهاب..

يقول السيد مازن الشمري/ماجستير فيزياء/جامعة بغداد: "أتمنى أن تلغى عقوبة الإعدام من قانون العقوبات العراقي، إسوة بقوانين الدول المتحضرة، لقد سئمنا مظاهر القتل والإعدامات وأن الأوان أن نبدأ حياتنا الجديدة على أساس المساواة والعدل. وأعتقد إن الحكم المؤبد هو أقصى عقوبة عادلة للقتلة والمجرمين، أما الذين يبررون الإبقاء عليها لردع الجرائم ومرتكبيها فأقول لهم ببساطة، لقد ظلت هذه العقوبة الكريهة سارية المفعول طيلة عمر الدولة العراقية السابقة مع وجود الطغاة الذين بالغوا في تنفيذها على مر العقود الماضية فما الذي حصل؟! إننا بحاجة إلى إعادة النظر بأحكام القانون السابق وفهم النتائج التي وصلنا إليها. إذا كنا جادين في قراءة صحيحة لمستقبلنا ولأجيالنا القادمة..".

للهندسة أسماء جهاد، التي أعدم صدام شقيقها في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لأسباب سياسية ترى إن إلغاء العقوبة خطوة متحضرة وصحيحة، وتتمنى أن لا يحصل لأي عائلة عراقية ما حصل لعائلتها، وأن تكتفي فقرات القانون القادم بحكم السجن المؤبد فقط..

مجتمع قبلي

ولكن رجال الشرطة لهم وجهة نظر واقعية أخرى، فهم يرون أن مجتمعنا بدوي وقبلي، وإن العائلة العراقية التي تفقد أحد أبنائها، تريد من القانون أن يقتص لقتله، ولا تجد بداً من قتل القاتل، وإذا ما شعرت إن القانون لم يوفر لها حقها هذا واكتفى بالسجن المؤبد، فسيكون ذلك سبباً كافياً للتمرد على القانون نفسه، والثأر لقتل ابنها عن طريق قتل شقيق القاتل أو أحد أبنائه، ولذلك يطالبون بالإبقاء على عقوبة الإعدام حفظاً للأمن وللمجتمع..

يقول المقدم إسماعيل حسين/مدير العلاقات العامة في مديرية النجدة: "عقوبة الإعدام صعبة ومؤلمة، ولكن يجب أن نعرف أن أهالي المقتول لا يمكن أن يقبلوا بأقل من موت القاتل، وهذه مشكلة اجتماعية خطيرة.. كما إن جرائم السطو المسلح والتمثيل بالضحية والجاسوسية والمخدرات، هذه كلها جرائم خطرة يجب أن تكون عقوبتها صارمة، لأن مرتكبيها هم من المجرمين العتاة الذين لا يردعهم رادع سوى الموت..

المقدم خالد الزوبعي مدير حركات شرطة النجدة.. يشاطر زميله في موضوعة الإعدام فيقول: لقد أصبحنا طريق مرور للمخدرات التي يجلبها المجرمون من إيران ويصدرونها إلى السعودية والكويت، وانتشرت جرائم جنائية كثيرة مثل السطو المسلح والقتل العمد وكل هذه الجرائم من فعل المجرمين الذين أعفي عنهم في عهد النظام السابق وعادوا إلى مسلكهم نفسه وهو الجريمة فهؤلاء لا ينفع معهم سوى الإعدام حفاظاً على أمن الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

إبقاء.. تعديل.. إلغاء

الحوار أقصر الطرق.. ربما تعليقها بهذه الكيفية وفي هذا الظرف أثار حساسية الكثير.. كما أن مجرد التفكير بعراق بلا عقوبة إعدام يعد سابقة كبيرة في تاريخ دولة حفلت بالتقلبات السياسية والأحداث الدموية قديماً وحديثاً. ويبقى الحديث عن عقوبة الإعدام في هذا الوقت أقل اهتماماً من قضايا أخطر منها بكثير مثل الانتخابات وكتابة الدستور وانتقال السلطة وغيرها..

تصوير/سمير هادي

التفاوت الطبقي في العراق الجديد

علي المالكي

الكل يدين، الطائفية والعنصرية والاستبداد ويدعو لثقافة السلم والتسامح، ووحدة العراق، وكأن ظاهرة التفاوت الطبقي، أمر مفروغ منه، ولعله تحصيل حاصل، فالديمقراطية باتت الوصفة السحرية لأنهمار الحلول المثلى لكل مشكلات المجتمع العراقي، وتلقائياً سيتحرر العراقيون من كل ألوان القهر التي كابدوها.

وهناك اقتصاديون يرون (نظرياً)، إن اقتصاد السوق عبر المنافسة الحرة، سيخلق تجانساً اجتماعياً من شأنه تخفيف غلواء الطائفية والعنصرية والميل للاستبداد، وسيلغي مظاهر التفاوت بين عراقيين ذوي دخول عالية، وعراقيين دخولهم واطئة أو لا (دخول) لهم أصلاً!

لكن ظاهرة التفاوت الطبقي التي يجري إغفالها بقصد أو بغيره، لها من الآثار ما لا يقل في أهميته عن الدعوة التخلصة للطائفية والعنصرية أو النزوع للاستبداد، لذا نجد أن من الضروري التنبيه إلى ظاهرة، ومظاهر التفاوت الطبقي في العراق الجديد، وتكليف لجنة صياغة المسودة الدستورية بالتوصيف القانوني العادل للضمان الاجتماعي لكل العراقيين على نحو يضمن الحدود الدنيا من حقوق الشرائح الواطئة الدخل في الحياة الحرة الكريمة، خصوصاً وإن ما معلن حتى الآن يشير بوضوح إلى أن التوجه سيكون رأسمالياً، بدليل الدعوة للخصخصة.. والشروع بجردات لخصخصة ما تبقى من المشاريع التي لا يقدر العراقيون على إدارتها بكفاءة(!!!)، وفتح الطريق للاستثمار الأجنبي.

لا ندري كيف لم يتوقف أي من الإخوة ممن يقفون في صدارة قيادة العراق الجديد، على نحو جاد عند قضية التفاوت الطبقي، وكأن ليس في البلد من لا يعاني من شظف العيش، والعوز، وإن مشكلات العراق هي (الدين والقوميات وشكل النظام السياسي فقط) نعم هذه المشكلات تحتل مواقعها في قائمة مشاكل العراق، ولكن على قيادات التيار الديني (أياً كان) أن تعلم إن ملايين ممن تعتقد أنها تمثلهم، هم من الفقراء، وعلى قيادات التيار القومي أن تعلم إن ملايين من الذين تعتقد أنها تمثلهم هم أيضاً بحاجة للأمن الاجتماعي الذي من أولويات مقوماته توفير المستوى المعيشي اللائق، وعلى تيارات التيار الديمقراطي أن تعلم، إن لا قيمة لأية ديمقراطية تدعو إليها، وتسعى لتطبيقها، إذا كان التفاوت الطبقي حاداً في المجتمع، وستصبح الديمقراطية (مهزلة)، بوجود أغنياء مسيطرين ويقودون، وفقراء ضعفاء لا حول ولا قوة لهم إلا بيع قوة عملهم (الذهنية أو البدنية)، أو بيع أصواتهم لمن يشتري من الأغنياء.

لقد حول الخطاب السياسي، للبعث، "الجماهير الكادحة" التي زعم أنه يمثلها إلى (جماهير زاحفة على البطون) الخاوية طيلة سنوات حكمه، فيما عاشت قياداته الفاسدة، متنعمة بمكرمات الوثن صدام الذي استأثر بخيرات البلاد لنفسه وعائلته ومقربيه، وأعوانه، حتى جروا البلاد لكارثة الحصار ومن ثم الاحتلال.

إن العراقيين يأملون أن تنمحي الفوارق الطبقية إلى أقصى ما تستطيعه تدابير قيادة العراق الجديد، الذي نريده عراقاً بلا سادة وعبيد أو أمراء وخدم أو أغنياء وفقراء، أو طوائف يعصف بها التطرف الديني أو قوميات ينهشها التعنصر المقيت والتخلف.

وأعتقد أن العدالة الاجتماعية صنو للديمقراطية الحقة، والعدالة الاجتماعية كما أرى هي أن توزع رغيف الخبز بأنصاف، أما أن تنشأ نظاماً سياسياً يقوم على الديمقراطية دونما تلك العدالة الرتقبة فهو تكرار أكيد لظلم جديد، ولحروب جديدة، وأعتقد إن علينا أن نهضم الدروس جيداً لنتعلم إدارة الكوارث التي نأمل اجتنابها بالتفكير العلمي والعقلاني، ومراقبتها دوماً قبل حلولها.

معاملات لا أحد يضمن نتائجها
جمعيات خيرية تمنح الأراضي للمواطنين!!

أحمد السعداوي

نسخة مصورة من.. البطاقة التموينية وهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن. صور عدد (2) وسبعة آلاف دينار وأسبوع أو إسبوعان من الراجحة.. هذه الوصفة تكفي للحصول على قطعة أرض سكنية داخل بغداد!! ويا حبذا الإسراع في بنائها! ولكن قبل التحليق في سماء الأحلام.. عليك التأكد من أنك لن تقع وقعة شديدة.

عليك أن تتوقع خيبة الأمل وصدمة الفاجأة المزعجة. فليس هناك شيء مؤكد سوى أن النقود التي ستصرفها على هذا الموضوع لن تعود إلى جيبك مطلقاً..

ويمكن أن تكون النتائج (سعيدة) ولكن ذلك من باب الفرض ليس إلا!

حلم... قريب

جاري الذي يسكن في غرفة بائسة مع عائلته الصغيرة. بإيجار يؤرقه عند نهاية كل شهر هو من أثار الموضوع أمامي.. لقد ذهب إلى (الجمعية الإنسانية!) ومنحوه هذه لهوية (وأراني إياها) وبعد أن تم الإجراءات التي ذكرتها.. صار شاغله الأساس الحصول على قطعة أرض.. يبني فوقها شبيهة بهذه التي يسكن فيها الآن مع فرق جوهري.. إن الغرفة (البيت) ستكون ملكاً له.

قطعة الأرض التي يحلم بها جاري والتي أصبحت قريبة منه (كما يرى). اصبحت خلال الأشهر الماضية عنواناً يجذب الكثيرين. فأينما تكن تسمع حديثاً عن أرض توزع بين المحتاجين والمتضررين والعوزين وذوي الشهداء والعوقين والعدومين.. وممن ليس لهم غير قوت يومهم. ولكنك حين تسأل عن (الجهة) التي توزع هذه الأراضي لا تحصل على جواب شافٍ. بل أن هناك من اعتبر أمر حصوله على قطعة أرض سكنية داخل بغداد أشبه بالمعجزة.

عشرة بدفرة

قطعة أرض سكنية شيئاً محسوماً.. والشكلة لديه بسيطة جداً: كيف ينكر ملكيته القانونية لبيت. وانه ليس من (المحتاجين).

دائرة.. إنسانية

بعد سؤال هذا وذاك أرشدونا إلى واحدة من هذه الجمعيات، لأجل الوقوف على حقيقة الأمر.. وحال وصولنا إلى (جمعية رعاية المتضررين والأسر المحتاجة) هالنا الحشد البشري الكبير الذي يحيط ببناية الجمعية، وكأنها دائرة تجنيد أو تسجيل عقاري، حيث عربات اللبلبي والفلافل وجنابر الشاي.. وبالطبع مناضد (العرضحالجية) الصدئة والمتآكلة وحين سألنا عن الإجراءات التي يتبعها القادم إلى هذا المكان.. ذكر لنا بعض المواطنين المتمسكات السابقة.. مع إجراءات تشابه تماماً تلك التي في أية دائرة حكومية رسمية.. البناية التي (تقيم) فيها الجمعية، كانت سابقاً تابعة للحسابات العسكرية، وهي حالياً محترقة وشبابيكها وأبوابها مخلعة.. وتحيطها من كل الجهات وفي أماكن بارزة لافتات سود خطت عليها بالصبغ الأبيض عبارات مختلفة.. اسم الجمعية.. وبعض الإرشادات للمواطنين ولم يبد أن أحداً مهتم بقراءتها فـ(العرضحالجية) يعرفون كل شيء.

إنجازات

داخل البناية ذات الجدران المشوهة بالحرق.. التقيت بالسيدة آسيا كاظم نائبة رئيس الجمعية ومديرة شؤون المرأة والطفل (كما يقول الباج المعلق على صدرها) والتي استقبلتني بالترحاب معتذرة عن عدم وجود رئيس الجمعية بسبب ارتباطه بعمل خارجي سألتها في البداية عن شيء آثار انتباهي.. حيث شاهدت إن أغلب الموظفين في الجمعية من الفتيان والشباب الصغار فقالت إن الجمعية تضم أعداداً من المثقفين في مجلس والمهندس والمدرس والعامل والفلاح ورجل الدين ورؤساء العشائر.. ومن كلا الجنسين.

والجمعية هي منظمة خيرية إنسانية مستقلة لا تنتمي لأي حزب أو حركة سياسية وباشرت أعمالها في (2003/5/1) أي بعد سقوط النظام بشهر. وهي تعنى بشؤون عائلة الأسير والمعوق والأسير المحتاجة وعوائل المدومين والسجناء السياسيين وشكت لي أن الجمعية رغم حركتها ونشاطها لم تتلق من الوزارات غير الوعود!

كما أنها (أي السيدة آسيا) قد التقت وزير حقوق الإنسان وكلفها شخصياً بإعداد جرد عن السجناء السياسيين والسجينات والمدومين.. وقد رفعت لجمعية قوائم بأسماء هؤلاء إلى الوزارة المذكورة.

عن طريق الجمعية قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتخصيص رواتب للأرامل والمطلقات وذوي الشلل الرباعي والمكفوفين.

وذكرت أن شرط حصول المطلقة على راتب هو.. أن لا تكون حاصلة على راتب من جهة أخرى.. وعدم وجود معيل لها.. وكونها غير متزوجة من شخص آخر.

نسقت الجمعية مع بعض الوزارات لتشغيل أكثر من 2000 عاطل حتى الآن، كذلك إرجاع أعداد كثيرة من الفصولين إلى وظائفهم.

وعن مصدر التمويل قالت السيدة آسيا.. إنه من جيوبنا.. ومما نجمعه من بدل اشتراك المنتسب للجمعية.. وقد وزعت لجمعية بعض المساعدات الغذائية والملابس وبعض المبالغ البسيطة على العوائل المتعففة.

عالجنا آلاف المرضى بالاتفاق مع المستشفى الإيطالي.. وأرسلنا البعض إلى خارج العراق.. ووزعنا 150 كارتونة من المساعدات من الحكومة السعودية.. لكن الهلال الأحمر العراقية ما زالت تتعامل بالواسطات والمحسوبيات.. وهي منذ الشهر الثامن لم ترفدنا بأي شيء. إنهم بصراحة (قالت السيدة آسيا) يسرقون المساعدات!!

غير مسؤولين عن النتائج

كنت أدون هذه (الإنجازات) بسرعة، لكن أشياء أخرى فاتتني.. لأن ذهني كان منشغلاً بالحشود الواقفة في الخارج. التي جاء بها عوزها وفقرها. سألت السيدة آسيا عن المعلومات التي حصلت عليها من العرضحالجية فأجابت بأنها والجمعية غير مسؤولين عن هؤلاء العرضحالجية (في بعض الأحيان نخرج أنا ورئيس الجمعية لنحكي مع المواطنين.. لكن بسبب الزحام على العاملين في الجمعية ينظم المواطنون معاملاتهم عند العرضحالجية. ويسلمونها لنا.. ونحن بدورنا نمنح كل مواطن هوية انتساب إلى الجمعية.. هذه البطاقة مجرد إنتساب لا أكثر).

قالت السيدة آسيا رافعة بيدها نموذج لبطاقة فارغة.. يوزع منها على المواطنين يومياً.. عشرات وربما المئات.

كيف تتأكد الجمعية من أن المواطن الذي يقدم طلباً لها لأجل الحصول على قطعة أرض سكنية لا يملك فعلاً مسكناً أو مأوى؟

سألت السيدة آسيا فأجابت.. إننا كجمعية نقبل أي منتسب حتى لو كان عنده 100 بيت!!

وكيف يأخذ المستحق حقه وسط كل ذلك؟ (سألت فأجابت) إن الجهة التي نزودها بأسماء المنتسبين إلى الجمعية هي المسؤولة عن فرز المستحق من عدمه.

وكم بلغ عدد المنتسبين حتى الآن؟ (جواب:) 12 الف منتسب أو ربما أكثر.

ما شاء الله..!

وقبل أن أختم لقائي مع السيدة آسيا لم أرد تجاوز القطعة القماشية السوداء الملصقة على واجهة البناية التي تقول (الجمعية تتوسط بين المتضرر والوزارات المعنية وهي غير مسؤولة عن النتائج).

الجمعية غير مسؤولة عن النتائج؟.. كيف؟

أجابت السيدة آسيا.. أن هناك من يخادع.. ونحن نخرج يومياً إلى المواطنين ونبلغهم بأن الخداع يظهر في النهاية!!

حقيقة الأمر

نعم.. الخداع يظهر في النهاية.. هذا ما أريده حقاً.. متوقفاً في الرأي مع السيدة آسيا التي ودعتني عند الباب قائلة: لقد أوقفنا التسجيل منذ أسبوع بسبب الزحام الذي يحملني أكثر من طاقتي..

بعض الوجوه التي جابهتني أثناء الخروج كان الحزن والكمد قد رسم آثاره عليها.. نساء عجائز ورجال ضامرون.. وعيون تتشوف أملاً غير مؤكد..

هل كشفت حقيقة الموضوع؟ لا أريد الزيادة على ما ذكرته وأترك الحكم للقارئ. ولجاري للتضرر.. الذي سيبلغني بالنتيجة.. عاجلاً أو آجلاً.

تصوير/سمير هادي